# الولايات المتحدة الأمريكية ورهان القوة الاقتصادية الأوروبية

م.د. آمنة محمدعلي(*)

**Amena 14456@yahoo.com**

**ملخص البحث**

تثير مسألة البحث عن المصالح حالة من الصراع بين دول العالم والتي تتحرك من منظور مايتحقق لها من مصالح بالاعتماد على حقيقة ان القوة تؤدي دورا اساسيا بالنسبة لمصالحها القومية مما يتسبب بحالة دائمة من الصراع بينها حتى بالنسبة للذين يرتبطون بشراكات استراتيجية.

الاتحاد الاوروبي الذي يسعى جاهدا لاستعادة موقعه الذي خسره بعد الحرب العالمية الثانية كاحد اقطاب السياسة الدولية وذلك من خلال مشروعه الوحدوي واستحداث عملة اليورو التي اصبحت عملة عالمية منافسة للدولار، وبالمقابل تجتهد الولايات المتحدة الامريكية في تامين مصالحها والحفاظ على موقعها المتفرد عالميا والذي تحقق لها بعد تراجع دور اوروبا وانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، لذا فانها ستقف بوجه المشروع الاوروبي على الرغم من كونه حليفاً استراتيجياً لها اذا ماتضارب مشروعه الاتحادي مع ماتسعى اليه من تفرد وهيمنة على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية ، وان اليورو سيواجه العديد من العقبات التي لاتسمح له بتخطي منافسةُ الدولار ، وهو مايبقي حالة صراع المصالح مستمرا دون ان يغيب احد الاطراف المتنافسة والمتصارعة والابقاء على حالة من التوازن بين قوى اساسية تدير ذلك المشهد ضمن قواعد التنافس والقوة .

**المقدمـــــة**

(*) **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.**

ترتبط الولايات المتحدة واوروبا بروابط وتحالفات قديمة حديثة، ولم ينقطع في زمن ما ذلك التواصل بين ضفتي الاطلسي، فالمهاجرون من اوروبا هم الذين شيدوا امريكا، وفي فترات لاحقة كانت هي احدى المستعمرات الاوروبية، في زمن زهو اوروبا وقوتها الذي تراجع بسبب الحروب الكونية التي شهدتها تلك القارة والصراعات التي حكمت اقطابها، الا ان النصف الثاني من القرن العشرين تميز بصعود دور الولايات المتحدة التي عملت جاهدة كي تُبقي على تلك العلاقة بينها وبين اوروبا كحليف استراتيجي وشريك تجاري لايمكن لاحدهما الاستغناء عن الاخر، في حين استغلت حالة الفراغ التي خلفها تفكك الاتحاد السوفيتي وغيابه في العقد الاخير من القرن الماضي، لتصبح القطب الاوحد المتفرد في الهيمنة على العالم وتعمل على كبح اية محاولة لكل جهة تدعو الى عالم متعدد الاقطاب او تعمل على ان تكون قطبا مقابل الولايات المتحدة، لذا فأن محاولات الاتحاد الاوروبي لمد نفوذه وتوسيع سيطرته، تواجه الكثير من العقبات التي تتطلب مزيد من الجهد والوقت للخروج منها ، في حين تحافظ الولايات المتحدة على موقعها المهيمن على الساحة الدولية.

**اشكالية البحث**

ان دول العالم جميعها تتحرك من منظور مايتحقق لها من مكاسب تخدم اهدافها التي تسعى لتحقيقها، فما هو الاساس الذي تنطلق منه علاقات الدول في ضوء مصالحها القومية، وما اهمية التجربة الاتحادية في التأثير على دور اوروبا في السياسة الدولية؟

وما ابعاد اطلاق عملة اليورو على اقتصاد اوروبا والعالم؟

وهل ستمكن تجربة الوحدة في جانبها الاقتصادي والستراتيجي هذا الكيان ليصبح قطبا عالميا له وزنه واهميته ؟ وموقف الولايات المتحدة من الاتحاد الاوروبي بوصفه تكتل اقتصادي حليف ومنافس في آن واحد.

**فرضية البحث**

يفترض البحث ان ماتحقق للولايات المتحدة الامريكية ، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وبداية النظام الاحادي القطبية ، من هيمنة على العالم ، مكسب سوف تعمل على تكريسه والدفاع عنه وعن المكتسبات الاستراتيجية التي حققتها والتي تصب في صالح

اقتصادها ، ولن تسمح لاية قوة بمنافستها او الوقوف بالند منها ، لذا فانها ستعمل على الوقوف بوجه طموحات الاتحاد الاوروبي الذي يسعى ليكون قطبا دوليا بوصفه قوة كبرى في جوانبه الاقتصادية والبشرية .

**الهدف من البحث**

يهدف البحث الى القاء الضوء على دور الولايات المتحدة في احداث ازمات خطيرة يمكن ان تؤدي الى انهيار اقتصادات خصوم لها او حتى شركاء، فيتناول ازمة اليورو، والاسباب الكامنة وراء استمرار الازمة واستحكامها في هذا المنعطف التاريخي من مسيرة التجربة الاتحادية ومايرافقه من تهديدات لبقائها واستمرارها وتطورها. في ظل العلاقة التنافسية بين اليورو والدولار الامريكي، والتنافس بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ورجحان كفتها في ميزان القوى الدولية.

**منهجية البحث:**

يتناول البحث موضوعة "الولايات المتحدة الامريكية ورهان القوة الاقتصادية الاوروبية" من خلال اطار عام، يستعرض فيه طبيعة العلاقات الدولية بمنظور المصالح القومية، وتوازن القوى الدولية والعلاقات الامريكية الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم يكون عرض الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعرج على منافسة اليورو للدولار والموقف الامريكي المنطلق من سعي الاخيرة للحفاظ على مكانة الدولار وحماية مصالحها بوصفها قطبا دوليا متفردا.

**هيكلية البحث :**

تتضمن هيكلية البحث، المحاور الاتية

اولا– العلاقات الدولية في دائرة المصالح القومية: اطار عام

ثانيا– مشروع التكامل الاقتصادي الاوروبي

ثالثا– العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)

رابعا– دور المضاربة في صناعة الازمة

**اولا– العلاقات الدولية في دائرة المصالح القومية: اطار عام**

يعيش العالم اليوم حالة من الصراع الدائم بين مختلف بلدانه ، لايُستثنى منها حتى اولئك المتحالفون او المتحدون في ظل المنظمات او التكتلات فضلا عن الشراكات وجُلها محكومة بدوافع المصالح . ففي عملية استقصاء للعوامل التي تتحكم في العلاقات الدولية من نتاج التجارب الماضية، تشير الوقائع التاريخية الى الدور الذي تؤديه المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في الشؤون الدولية، وهو ما تذهب اليه المدرسة الواقعية في فهم وتفسير السياسة الدولية، من خلال نظرة فاحصة الى تلك المتغيرات.

وبالعودة الى الوقائع التاريخية يتضح بشكل جلي بأن هناك جوهراً للسياسة الدولية نصل اليه عن طريق واحد لابديل له الاوهو مفهوم القوة ، فالدول ذات السيادة لديها مصالح قومية لاتحيد عنها وهي منارها في التفاعل مع غيرها ، ولاتستطيع هذه الدول ان تذود عن المصلحة القومية من غير الصراع فيما بينها والصراع بدوره يتطلب القوة ، والقوة هنا كما يصفها كال هولستي بمعنى فعل التاثير ومعنى القدرات التي تسخر في التاثير بل وردود الفعل المعاكسة للفعل[1] وبالتالي فأن القوة في المجال الدولي ليست الا القدرة على فرض الارادة[2]، وكذلك يذهب ( Morgenthau)، الى ان علم العلاقات الدولية يرتبط بفكرة السلطة السياسية، فالعلاقات الدولية هي في حقيقتها ليست الا علاقات قوة (Power- Puissance) لاتخضع الا لقانون واحد هو قانون المصالح القومية، وقد يترتب على ذلك تفجر صراعات او حروب ، هي في الحقيقة وكما يراها Clausewitz "عمل من اعمال العنف ، هدفها اكراه الخصوم على تنفيذ ارادة ما ، ومن ثم فأن الاكراه المادي (في الحرب)هو الوسيلة وأن الغاية هي فرض الارادة "[3]، وهي تخضع لجدلية الصراع ."جدلية الواقع الدولي "او "جدلية العلاقات الدولية" ، وذلك بأن حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية[4].

---

[1] **K.J. Holsti .The Concept of Power in the Study of International Relations , Background. Februry 1964.pp.179.193.**

[2] **محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دارالنهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت في ١٤كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ص٣١.**

[3] **المصدر نفسه، ص٣٧.**

[4] **المصدر نفسه، ص٣٨.**

وتذهب بعض المفاهيم النظرية الى ان المصلحة القومية تقع في قمة الاولويات في العلاقات الدولية . وحيث انها معلومة الهوية بالنسبة لكل طرف في المسرح الدولي بل ومحدودة ، والا فأن التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة الفوضى[1] .

ويشير الدكتور كاظم هاشم نعمة، الى ان عدم ثبوت العلاقات الدولية يدفعنا الى اعتبار ميزان تعادل القوى نظاما ثابتا ، اي ان تلعب عدد من الدول الاساسية فيه ادوارا معينة يختلف تنفيذها شكلا وليس جوهرا. فكل لاعب يرغب في الابقاء على مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين . وكل لاعب ينزع الى تحسين مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين وكل لاعب يسعى لمنع الاخرين من تحسين قوتهم على حسابه . مايعيد الى اذهاننا حروب ميزان تعادل القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر والتي لم تقض على لاعب او تحرمه من المشاركة مرة اخرى[2].

ان اعتبارات توازن القوى الدولية قد تطغى على اعتبارات السياسة الوطنية او اعتبارات الخصائص القومية في ظروف معينة. وفي حين تعمل الاحلاف على مبدأ التعاون والتنسيق تحقيقا لمصلحة جماعية ، فأن قيام بعض الاحلاف يكون الهدف منه رسم او تحديد مناطق للنفوذ التابعة لكل قطب من اقطاب النسق الدولي ، وذلك ابقاءً على توازن القوى فيما بينها وحتى لايتطلع اي منها الى المساس بالدائرة الثابتة لنفوذ القطب الاخر[3].

ان حالة التوازن التي تتحقق بين اقطاب النسق الدولي تمثل صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى فردية في غيبة حكم اعلى، فهناك من الدول ماهيأت لها الظروف التاريخية وصور توزيع القوة في نسقها الدولي ان تكون" حامل ميزان القوة "بدل ان تكون احد كفتيه. فالحرب العالمية الاولى هيأت للولايات المتحدة الامريكية ان تكون حاملة ميزان القوة بالنسبة للقوى المتصارعة في العالم القديم ، ثم راحت الحرب العالمية الثانية تجعل منها احدى كفتي ميزان القوة في النسق الدولي العالمي الراهن. وهنا تمارس الدولة حاملة الميزان سياسة خارجية مضمونها التحكم في

---

[1] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية،شركة آباد للطباعة الفنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد١٩٨٧، ص٥٧.

[2] المصدر نفسه، ص٥٧.

[3] هبة الله احمد خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الدول الغربية "تعاون ام صراع ام توازن قوى" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ،الطبعة الاولى٢٠١٢ ، ص٢٨.

صورة توزيع القوة بين المتنافسين وعلى وضع يؤمنها في نفس الوقت من آثار اختلال التوازن بين هذين المتنافسين[1] . ومع ان فكرة ميزان القوة تدور حول ضرورة تحقيق توازن بين القوى في النسق الدولي تفاديا للامبراطورية العالمية من ناحية وللفوضى الدولية من ناحية اخرى، ومن ثم تحقيقا للسلام القائم على العدل في توزيع القوى بين اعضاء نسق دولي معين[2] . فان هذه القوة تدفع الدولة التي تمتلكها الى السعي لبسط سيطرتها الاقليمية ، او نفوذها السياسي ،اوسيطرتها على الاقتصاد الدولي بالمقابل ومن ثم تزيد هذه التطورات قوتها، اذ يتوافر لديها مزيد من الموارد وتستفيد من اقتصاديات الحجم الواسع النطاق . ويزيد التوسع الاقليمي والسياسي والاقتصادي للدولة توافر الفائض الاقتصادي المطلوب لممارسة السيطرة على النظام، لذا فان صعود الدول والامبراطوريات المسيطرة وسقوطها دالتان الى حد كبيرفي توليد هذا الفائض الاقتصادي ثم تبديده في نهاية المطاف. ولو كانت هذه العلاقة بين نمو قوة الدولة وسيطرتهاعلى النظام الدولي علاقة خطية، فستكون النتيجة تمكن دولة واحدة من انشاء امبراطورية شاملة في نهاية المطاف. وعدم حصول ذلك بعد ناجم عن ان ثمة قوى موازنة تعمل على ابطاء الاندفاع نحو التوسع ووقفه في نهاية المطاف[3] .

لقد غير النظام الدولي جملة من البدائل والقوى الحقيقة الفاعلة في الشؤون الدولية، والتي ادت الى كسر دور الامبراطوريات في العالم الحديث وذلك بحدوث ثلاثة تطورات مهمة مترابطة:

١- انتصار الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية.

٢- استدامة النمو الاقتصادي بناء على العِلم والتكنولوجيا الحديثتين.

٣- بروز اقتصاد السوق العالمية[4] .

وقد عزز التغير الثاني في خاصية العلاقات الدولية في الحقبة الحديثة، دور النمو الاقتصادي في التوزيع الدولي للثروة والقوة ودعمه، وبذلك ادخل تغييرا عميقا على طبيعة

---

[1] بدوي ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٣٧.

[2] المصدر نفسه، ص٢٤١.

[3] روبرت غليلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٣٧.

[4] المصدر نفسه، ص١٤٨.

العلاقات الدولية. لقد حلت الاقتصادات الداخلية والدولية محل الاقتصادات المحلية والامبراطورية السابقة واصبحت اكثر تكاملا من نسيج علاقات السوق المعقدة التي تحدد فيها الاسعار النسبية تدفق السلع والخدمات بين المجموعات والدول[1].

وفي البيئة الدولية الجديدة التي نتجت عن النمو الاقتصادي المستدام ، واقتصاد السوق العالمية ، طرأ تحول عميق على ميل الدول الى التوسع عندما تنمو قوتها . وفي حين اتخذ التوسع شكل التوسع الاقليمي في العالم قبل الحديث، فأن التوسع السياسي والتوسع الاقتصادي يميز الدول المتنامية في العالم الحديث . واصبحت الاهداف الرئيسية لاعداد متزايدة من الدول بسط نفوذها السياسي على الدول الاخرى وزيادة سيطرتها على اقتصاد السوق العالمية . وصار بوسع الدولة ذات الكفاءة ان تكسب من خلال التخصص والتجارة الدولية اكثر مما تكسبه عبر التوسع الاقليمي والفتوحات . والحقيقة فأن توسع السوق وتنوع المصادر المتوافرة بفضل التجارة، مثل حافزي نمو ثروة الدول الاقدر على الاستفادة من تغير الظروف في العالم وقوتها . واثبتت التجارة بالنسبة لهذه الدول انها تحقق ارباحا اعلى مما تحققه الامبراطورية[2].

وهكذا حل التوسع عن طريق اقتصاد السوق العالمية وبسط النفوذ السياسي محل الامبراطورية والتوسع الاقليمي الى حد كبيركوسيلة لكسب الثروة ، وكلما كبرت السوق ازداد حجم المعاملات وارتفعت كفائتها وتزايدت الثروة الاجمالية ، لذا فأن الاقتصادات الاكثر كفاءة والاكثر تقدما تكنولوجيا تستفيد اكثر من الدول الاخرى نسبيا ، لهذا السبب فقد اضطلعت القوى الاقتصادية (والعسكرية)المسيطرة في الحقبة الحديثة (بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الامريكية في القرن العشرين ) بمسؤولية تنظيم اقتصاد السوق العالمية والدفاع عنه ؛ودعت الى

---

[1] المصدر نفسه ، ص ص١٥٦، ١٦٠.

**Protection Lane, Frederic C. The Economic Meaning of War Journal of S0cial Philosophy and Jurisprudence 7(1942):245-70P ,269.**

**انظر ايضا غليلين،ص١٦٧.**

[2] المصدر نفسه ، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

التجارة الحرة ، وقدمت رأس المال الاستثماري ، وأمنت العملة العالمية . وقدمت في الواقع السلع العامة الضرورية لعمل الاسواق العالمية بكفاءة اذ كان من المربح اليها ان تفعل ذلك[١].

**ثانيا– مشروع التكامل الاقتصادي الاوروبي**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ادركت دول اوروبا وفي ظل ما اصابها من دمار اقتصادي وضعف ، الدرس البليغ والاخير الذي وقف عنده الاوروبيون وقفة تأمل ودراسة عميقة ، باستحالة عودتها الى موقعها الذي كانت تحتله قبل تلك الحرب بعد ان اختفت هيمنة بريطانيا وفرنسا ، واصبحت كل دول اوروبا تحت الهيمنة الامريكية ، واصبح الدولار عملة الاحتياطي الدولي ، والاكثر تداولا في العالم ، فأعادت امريكا صياغة نظام النقد الدولي وفقا لمصالحها الحيوية[٢]، في حين كانت اوروبا تنوء باعباء الحرب، فزيادة على الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها، فان جواً من التوتر والعداء حكم علاقاتها مع كل من المانيا وايطاليا ، اللتان حُمِّلتا المسؤولية عما آلت اليه الامور، لذا باتت مسألة عودة العلاقات الطبيعية معهما امر من الصعب تحقيقه لاسيما في جوانبه السياسية، فكانت مسألة المصالح الاقتصادية المشتركة البديل عن ذلك، والمدخل لرأب الصدع ولمزيد من التقارب الذي باركته الولايات المتحدة خوفا من هيمنة الشيوعية في الشرق وانتشارها في كافة ارجاء القارة الاوروبية ، اذا ما استمرت اوضاع اوروبا المتدهورة اقتصاديا وسياسيا، لذا جاء مشروع مارشال ليفتح المجال امام تعاون اقتصادي اسهم فيما بعد بمزيد من التقارب على مستوى القاعدة الاجتماعية وفتح الباب امام فكرة الاندماج تحت مظلة اوروبية موحدة. اما الولايات المتحدة ،فقد استفادت بمعايير ضخمة من الحرب العالمية الثانية التي دمرت المتصارعين الرئيسيين فيها : اوروبا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان. وكانت بالتالي في وضعية ملائمة لممارسة هيمنتها الاقتصادية : فهي تنتج نصف الناتج الصناعي العالمي وتحتكر

---

[١] رمزي زكي، "هل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية ؟"، المستقبل العربي ، السنة١٣ ،العدد١٣٨ آب/ اغسطس١٩٩٠ ،ص١٠.

انظر ايضا ،ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات الامريكية الاوروبية على قضايا الامة العربية – حقبة مابعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى بيروت ،كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، ص٥٩.

[٢] سمير امين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة ،بحث من مجموعة بحوث ضمن كتاب العولمة والنظام الدولي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٨)، الطبعة الاولى بيروت ، كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٤ ،ص١٢.

التكنولوجيا الحديثة التي سترسم معالم تطور النصف الثاني من القرن العشرين . فوق ذلك ، كانت تحتكر السلاح النووي – السلاح " المطلق " الجديد[١].

ان دول اوروبا بوصفها دول رأسمالية تحتاج الى الموارد الطبيعية المتنوعة فضلا عن الاسواق لتصريف منتجاتها، والتي كانت تحصل عليها من ايرادات مستعمراتها التي فقدتها تباعا سواء في افريقيا ام في اسيا ومع المنافسة المحتدمة فيما بينها ، ادركت بأن مشكلاتها الاقتصادية ربما ستقودها الى صراعات مسلحة ، اذ ان السعي لوفرة اقتصادية قد يكون الدافع العام لحرب معينة والسعي الى الوفرة لايتسنى ان يشكل دالة لعلاقة الحتمية (حتمية الصراع بين الدول ) او حتى لاضعف علاقات الارتباط المتمثلة في مجرد التوافق[*]، فالسعي للحصول على المواد الاولية اللازمة لصناعاتها فضلا عن الاسواق لتصريف منتجاتها ، يسهم في دخولها مجال الصراع فيما بينها بما يسمى "صراع الوفرة"[٢]، لذا انبثقت فكرة الاندماج الاقتصادي كأفضل وانسب الحلول. الولايات المتحدة بدورها باركت لاوروبا التي دخلت معها في تحالفات استراتيجية ،توجهها هذا بسبب ماتمثله الشيوعية من خطر على مصالح الولايات المتحدة في اوروبا.

ومنذ الستينيات من القرن الماضي برزت مراكزقوى جديدة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات التي تتصل بمصالحها الوطنية ، بعيدا عن تسلط القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واللتين كانتا في السابق قد استاثرتا بسلطة شبه مطلقة في ادارة علاقات الكتلتين الغربية

---

[١] سمير امين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة ،بحث من مجموعة بحوث ضمن كتاب العولمة والنظام الدولي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٨)، الطبعة الاولى بيروت ، كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٤،ص١٢.

[*] الحتمية هنا هي حتمية الصراع بين الدول كما يبينها محمد طه بدوي، من خلال عدة تساؤلات حول العلاقة الحتمية بين القوة الاقتصادية للدولة وبين قوتها السياسية في المجال الدولي ؟ وهل هناك علاقة ارتباط ثابتة بين الاوضاع الاقتصادية للدولة وبين اتجاهاتها وسلوكها السياسي في الخارج ؟

ومدى التوافق بين الاتجاهات العدوانية في سياسات الدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها ؟

والنظرة الموضوعية في علاقة الاوضاع الاقتصادية بالسلوك العدواني وبظاهرة الحرب . ثم يجيب عن ذلك بـ "ان الحرب حتمية اقتصادية ، او ان الاوضاع الاقتصادية هي المحرك الحقيقي للاتجاهات العدائية بين الدول؟ فالجماعات البدائية كانت تعيش اقتصادا جامدا اي بموارد محدودة لامرونة فيها ولا تقبل للزيادة بل وكثير ماتشح بعامل الطبيعة ومن غير ان يكون للبدائيين قدرة على التحكم فيها ومن هنا كان الملاذ الاوحد من القحط هو الغزو ( بدوي ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٥٥).

[٢] بدوي ، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦١،١٥٩.

والسوفياتية ، وفي اتخاذ كافة القرارات الاستراتيجية المؤثرة دون ادنى معارضة من قبل الدول المرتبطة بكل منهما ، مما جعل من هذه الدول في النهاية اذيالا متكافئة وليس شركاء متكافئين بحال. فاوروبا الغربية كانت قد استطاعت ان تستعيد جانبا كبيرا من قوتها الاقتصادية والعسكرية وان تتخلص الى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة ، كما ان التهديد السوفياتي للامن الاوروبي كان هو الاخر قد تراجع كثيرا عن ذي قبل وحدث ذلك لاسباب دولية واخرى تتعلق باوضاع السياسة الداخلية السوفياتية نفسها. وفضلا عن هذا وذاك فان ضمانات الحماية النووية الامريكية لأمن غرب اوروبا كانت قد فقدت جزءا كبيرا من الاساس الذي استندت عليه فيما مضى في دعم السيطرة الامريكية على تحالف الاطلسي[1]. الا ان الولايات المتحدة حاولت الابقاء على العلاقة بشكلها التقليدي غير المتكافيء وغير الواقعي في الوقت نفسه، فقد ظهر ذلك جليا في السعي لتحجيم دور فرنسا وعدم تمكينها من امتلاك قوة نووية قومية مستقلة، وذلك من خلال مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف، في حين يبقى النفوذ الامريكي بمنآى عن اي تحد حقيقي ياتي من اتجاه اوروبا الغربية ، مما ساهم في تعميق الخلاف بين الطرفين ، وظهر ذلك بوضوح في دائرة العلاقات الامريكية الفرنسية ثم بشكل اقل في دائرة العلاقات الامريكية الالمانية[2].

لقد كان سعي الجنرال ديغول الى مزيد من التقارب الاوروبي لأجل الخروج من طوق الهيمنة الامريكية ،اذ كان يعتقد بأن هدف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، هو السيطرة على مجمل العالم القديم (اوراسيا)، وان واشنطن تمكنت من التقدم من خلال كسر اوروبا – اوروبا الفعلية الممتدة من الاطلسي الى الاورال (روسيا السوفيتية ضمنا) وذلك بواسطة التلويح بـ "العدوان السوفياتي" الذي كما يقول الدكتور سمير امين لم يكن يؤمن به اي "الجنرال ديغول" ويؤكد على واقعية تحليله ، الا ان احدا لم يقف الى جانبه في هذا الامر. والاستراتيجية المضادة التي كان يتوخاها مقابل"الاطلسية" التي تدعمها واشنطن، كانت ترتكز الى مصالحة فرنسية – المانية تشكل قاعدة لبناء "اوروبا لا امريكا " مع الحرص على ابقاء بريطانيا العظمى جانبا ، بسبب اعتبارها "

[1] اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الاساسية،الطبعة الثانية ١٩٨٥، مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م.بيروت ،ص٦١.

[2] المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

حصان طروادة الاطلسي". ويمكن لاوروبا هذه ان تفتح السبيل لمصالحة مع روسيا السوفياتية . وهذا معناه ، وضع حد نهائي للمشروع الامريكي للسيطرة على العالم . ويمكن اختصار الازمة الداخلية الخاصة بالمشروع الاوروبي في الخيار بين احتمالين : اوروبا الاطلسية ، كجناح من المشروع الامريكي ، او اوروبا اللااطلسة ( التي تضم روسيا في سياق لاحق ). هذه الازمة لم تجد حلا بعد ، الا ان التطورات اللاحقة – نهاية الديغولية ، قبول بريطانيا في اوروبا ، التوسع نحو الشرق ، الانهيار السوفياتي – كلها خدمت كما سماه الدكتور امين "امحاء المشروع الاوروبي وذوبانه المزدوج في العولمة الاقتصادية النيوليبرالية وفي الالتحاق السياسي – العسكري بواشنطن[١] .

فكان السبيل الامثل في تلك الحقبة، تحقيق حالة من التقارب ومزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية والعمل على دعم كيان الجماعة الاقتصادية الاوروبية بوصفها الركيزة الاساسية التي تنهض عليها قوة اوروبا اقتصاديا وسياسيا. وكان الاتفاق على انشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية بالتوقيع على معاهدة روما في ٢٥آذار/ مارس ١٩٥٧ بعد خمس سنوات على اطلاق المجموعة الاوروبية للفحم والصلب وبعد سلسلة من الاتفاقات والتحولات نحو مزيد من التقارب والتعاون الاقتصادي وتسهيل حرية حركة العمال والبضائع والخدمات والغاء الرسوم الجمركية تدريجيا، وجرى العمل به عام ١٩٥٨[٢].

وجاء التوقيع على معاهدة ماستريخت في شباط/ فبراير عام ١٩٩٢ ، ووضعت موضع التنفيذ مطلع عام ١٩٩٣ التي رفعت الحواجز الجمركية والحدود بوجه حركة الاموال والسلع لاثنتاعشرة دولة اوروبية معلنة بذلك بدء مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة[٣]، وكان الاعلان عن هذه الوحدة قد جرى في ظل تغيرات وتقلبات متسارعة شهدها النظام العالمي منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، ابتداء من تفكك الاتحاد السوفيتي والوحدة بين الالمانيتين .

---

[١] امين ، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٢] بشارة خضر ،عملية الاندماج الاوروبي : النشأة –العقبات–التحديات المستقبلية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد١٥١،الطبعة الاولى ،ابوظبي٢٠١٠، ص١١.

[٣] عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الاوروبية في عالم متغير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد١٢،الطبعة الاولى ، ابوظبي ١٩٩٨، ص٧ .

لقد ابرزت الاحداث المتلاحقة التي شهدها العالم، ولاسيما تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم ، وبدأ النظام العالمي احادي القطبية ،في جانبه الاستراتيجي على الاقل[1].

وكان نجاح الجماعة الاوروبية في تحقيق وحدتها الوسيلة التي يمكن ان تجعل منها قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية منافسة للقوة الامريكية، بعد ان كانت اوروبا الغربية تعد قوة ثانوية في دائرة السياسة الدولية ، منذ تشكيل كيان الجماعة عام ١٩٥٨. مما يؤثرعلى العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي ونمط توزيع القوة الدولية. في حين ان ظهور هذا التعدد في الاقطاب الاقتصادية كان يهدف الى منح الجماعة الاوروبية قدرة اكبر على القيام بدور متميز في السياسة الدولية والنظام العالمي، ويصبح لها تأثيرات بالغة على النظم الاقليمية الاخرى وفي المشكلات الموجودة فيها، فالنظام العالمي وطبيعة توزيع القوة فيه يسمح بمثل هذا التأثير، اذ ان التقدم التقني ، وتطور وسائل الاتصال والمعلومات يعززان ارتباط المتغيرات والاحداث العالمية فيما بينها، مما جعل العالم وكأنه قرية صغيرة، تتفاعل الاحداث والتطورات فيها، على نحو لم تعرفه الانسانية من قبل[2].

**ثالثا– العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)**

ينظر الى اليورو على انه روح الاتحاد ومحور تماسكه فهو يمثل الرمز السياسي والاقتصادي لاوروبا الموحدة كما ان تشأته تعود الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الاوروبية . ابتداء من ماستريخت الى لشبونه ، التي تعد بمثابة الدستور الاوروبي[3].

وبالعودة الى الدور الذي انيط به يبدو جليا بأن الهدف من اصداره كان يتمحور حول علاج المشكلات التي عانى منها نظام النقد الاوروبي لأجل تحقيق حالة من الاستقرار فيه، بعد الازمة التي تعرض لها الدولار الامريكي اواخر الستينيات من القرن الماضي ثم قرار تعويمه عام ١٩٧٣ والذي تسبب في تحول البلدان الرئيسة في نظام النقد الدولي صوب نظام اسعار الصرف المتغيرة او المرنة وهكذا اخذت العملات الرئيسية الدولار الين الياباني والمارك الالماني تعاني جميعا

[1] المصدر نفسه، ص٨.

[2] المصدر نفسه، ص٩.

[3] نزيره الافندي ، الصين ومأزق "مجموعة العشرين" ،مجلة السياسة الدولية،المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٣ يناير ٢٠١١ ،ص٤٠.

تقلبات شديدة في اسعار صرفها، لذا فان اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتاسيس البنك المركزي الاوروبي عام ١٩٩٨، ثم اطلاق عملة اليورو عام٢٠٠٢، كان الهدف الاساس له الحفاظ على الاستقرار المالي لدول الاتحاد، بعيدا عن الارتباط بالدولار وما يتسبب به التذبذب في قيمتة والتقلبات التي يتعرض لها باستمرار؛ نتيجة المضاربات او لاسباب سياسية كانت ام اقتصادية من اضرار على اقتصادات اوروبا.

وبشكل عام فان اسعار الصرف المرنة (المتذبذبة) تفتقر الى الاستقرار وهو مايتسبب في فقدان الثقة بسعر الصرف السائد، وحيث ان الثقة بالعملة هي التي تحدد قوتها ومستوى الطلب عليها، فلابد من مواجهة حالة عدم التوكد هذه، فالمؤسسات الاقتصادية تحاول ان تتخذ التدابير الضرورية لتفادي تقلبات سعر الصرف لذا فانها تعمل على التعاقد مع طرف آخر على ان يبيعها العملة او العملات الاجنبية بسعر صرف يتم التعاقد عليه في تاريخه ، ان مثل تلك التدابير قد شجعت على اتساع رقعة المضاربة في اسواق المال ليصبح في النهاية قطاع اقتصادي قائم بنفسه وله خصوصيته المستقلة بنحو ما[١]. فكان اللجوء الى عملة موحدة تستمد قوتها واستقرارها من دعم الاتحاد لها لاسيما وان الثقل السكاني الذي تتمتع به منطقة اليوروالذي يقارب تعداده ٣٥٠ مليون نسمة يتيح لها بان تتبوأ موقع ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، فضلا عن ناتجها المحلي الذي يقدر ب٦,٥ الف مليار دولار واتساع سوق سنداتها المالية وحجم الشركات في البورصات الاوروبية بسبب انفتاح الاسواق الاوروبية واتساع نطاق عملياتها الاقتصادية الى جانب تضخم سوق المال وارتفاع حجم سيولته بما يشتمل علية من الشركات والبنوك التجارية والاستثمارية الاوروبية[٢] كل ذلك منحها قوة ودعم مقابل العملات الاخرى في السوق العالمية ،اذ باتت تنافس في حجم اقتصادها الولايات المتحدة، ما يعني منافسة اليورو للدولار والتي فرضت نفسها كعملة احتياط بجانب الدولار.

---

[١] **كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقر ،التبذير والبطالة والعوز ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى ٢٠٠٦ ،ص١٢٨.**

[٢] **نزيرة الافندي ،اليورو مابين الانطلاق والتعثر ،مجلة السياسة الدولية ،العدد١٣٦ ،السنة الخامسة والثلاثين ابريل /١٩٩٩ ،ص٢٥٤ .**

الا ان عملية تحويل الوفورات المالية الى مخزونات من العملة الاحتياطية العالمية يمكن ان يكون لها تاثير سلبي اذا ما قرر اولئك المستثمرون طرح كميات كبيرة منها في الاسواق العالمية، اذ يرتبط الاختلال الاقتصادي العالمي في احد جوانبه بارتفاع معدلات تدفق رؤوس الاموال من الاسواق الناشئة الى الاقتصادات المتقدمة. ففي الوقت الذي واصلت فيه رؤوس الاموال الخاصة تدفقها تجاه الاسواق الناشئة ، طغت التدفقات الرسمية لرؤوس الاموال والتي تمثلت اساسا في مراكمة الاحتياطيات النقدية لدى الاقتصادات الناشئة، على تدفقات رؤوس الاموال الخاصة بما جعل صافي تدفقات رؤوس الاموال تخرج من الاسواق الناشئة لاسيما وان تلك الاسواق لديها الان حوافز اقوى تدفعها الى تامين نفسها عبر مراكمة الاحتياطيات النقدية[1]، فمراكمة الاحتياطيات النقدية بواسطة الاسواق الاسيوية والصين خاصة تشكل احد المحددات الرئيسة للاحتياطيات الدولية المتنامية وتضطلع بدور مهم في اعادة التوازن للنمو العالمي ، لذا فأن توجهها صوب اليورو يمكن ان يمنحه القوة والأهمية التي يكتسبها من خلال الطلب عليه والذي يعد احد المحددات لأهميته في نظام النقد الدولي ، فان تلك ألاحتياطيات تذهب باتجاهه.الا ان تلك القوة تتوقف على مدى قوة الاقتصادات الاوروبية وأهميتها على مستوى العالم .

لقد عزز صدور اليورو وتعميم تداوله في ٢٠٠٢/١/٤ في أسواق اثنتي عشرة دولة أوروبية ، من التكهنات بأن العملة الوحيدة القادرة على أن تنافس الدولار وتطيح بعرشه هو اليورو، وذلك بسبب مجموعة من المقومات الاقتصادية لدول منطقة اليورو والولايات المتحدة أهمها:

١- قدرة الطرفان على التحكم في معدلات التضخم.

٢- قدرة الطرفان على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب . وكانت بعض التوقعات تشير الى امكانية ان يحقق معدل النمو في منطقة اليورو تفوقا على النمو في الاقتصاد الامريكي.

[1] اسواربراساد، الازمة المالية ومستقبل الدولار الامريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية ، ١٤٢ سلسلة محاضرات الامارات ،الطبعة الاولى ٢٠١١ ،ص ص ٥، ٦.

٣- قدرة الطرفان على تحقيق السيولة. في هذا الجانب كانت التوقعات بتفوق السوق الأمريكية على نظيرتها في منطقة اليورو (حجم سوق الأسهم الأمريكية هو ضعف ما هو عليه في منطقة اليورو).

٤- قدرة الطرفان على تحقيق الاستقرار، والتي تميل في جانب منها الى الدولار، اذ انه يصدر عن سلطة سياسية واحدة بينما اليورو يصدر عن اتحاد مكون من عدة سلطات. إلا إذا استطاعت المفوضية الأوروبية المحافظة على التماسك القائم حتى الآن بين أعضاء منطقة اليورو[١].

ان حالة المنافسة التي ترتبت عن دخول اليورو المدعوم من اقتصادات اوروبية قوية ترافقت مع احداث سياسية كان لها تاثير كبير على النشاطات الاقتصادية على دول اليورو ، اذ فقدت مناطق نفوذ ومصالح استحوذت عليها الولايات المتحدة ، فضلا عن تراجع دورها الاستثماري فيها ، ومع الاعباء التي تسبب بها التوسع شرقا وارتفاع اسعار النفط الذي حمّل المستهلكين الاوروبيين اعباء اضافيه، تراجع نشاط السوق الداخلية. الذي حاول القطاع المصرفي ان يبعث فيه النشاط من خلال تحفيز الطلب الداخلي وتنشيط السوق الداخلية، مما تسبب في الوقوع في فخ المديونية ثم الازمة الاقتصادية الكبيرة* التي كانت بدايتها من الولايات المتحدة الامريكية منتصف عام ٢٠٠٨ ثم انتقلت الى اوروبا في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ ، الا انه يبدو وكانها استقرت في اوروبا واحكمت قبضتها على دول عدة وهو مايهدد التجربة الاتحادية اليوم ، فالمديونية خلقت مزيج من المشاكل والتبعات اجتماعية وسياسية فضلا عن كونها اصلا مشكلة اقتصادية.

والجدير ذكره هنا أن الولايات المتحدة ضاعفت من مشكلة الدول الأوروبية من خلال مؤسسات التصنيف الائتماني، فهي في معظمها مؤسسات أمريكية، حيث أنها أعطت تصنيفات منخفضة لبعض دول الاتحاد ومنها (فرنسا) التي خسرت تصنيفها الائتماني الممتاز، مما زاد من المخاوف المالية حول الاتحاد الأوروبي، مما يثبت نية الولايات المتحدة باضعاف موقف اوروبا واليورو كنتيجة لذلك ، لذا فانه يعد قرار سياسي أكثر منه اقتصادي، ومن جانب آخر فأن

---

[١] **صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، بحث من الانترنيت على موقع ، المتداول العربي Arabic Trader.com**

مساهمات الدول في زيادة رصيد صندوق الدعم الأوروبي الذي خصص لمعالجة تبعات الازمة و على رأسهم الصين والدول العربية النفطية، كانت خجولة ومتواضعة ذلك أنهم مرتبطين أكثر بالدولار، ومعنيين بدرجة اكبر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بأوروبا، وليس هذا فحسب، فإن الولايات المتحدة رفضت أيضا دعوة أوروبية بزيادة أموال صندوق النقد الدولي إلى الضعف لأن ذلك سيصب في مصلحة أوروبا، كل هذه العوامل جعلت أوروبا تعتمد أكثر على نفسها لحل تبعات الأزمة المالية، ولو اقتضى الأمر تضحيات أكبر من زعيمتي أوروبا فرنسا و ألمانيا، لأن الازمة تهدد اليورو، و تهديد اليورو يعني تهديد وجود أوروبا .

لقد اثرت مشكلة المديونية على سمعة ومكانة اليورو ، لذا فان الدعم الذي تقدمه اوروبا اليوم للخلاص منها قد شكل محور اهتمامها شغلها، وباتت مشكلة المديونية هي محور جميع اللقاءات والاجتماعات ومحاولات الانقاذ ، اذ ان دول اوروبية وجدت نفسها مهددة بالافلاس، وتعمل جاهدة للخروج من مأزقها الذي بات يهدد كيانها وكيان الاتحاد .فالدين العام من اخطر المشكلات التي تواجهها الدولة . وبحسب مقولة الفيلسوف الاقتصادي ديفيد هيوم David Hume في القرن الثامن عشر فانه "اما ان تقضي الدولة على الدين العام او يقضي الدين العام على الدولة"[1] .

**رابعا – دور المضاربة في صناعة الازمة**

كان للمناورات المالية التي حدثت في حقبة الاستعمار البريطاني لامريكا دورا اساسيا في تفجر الثورة ، ولكي نفهم كيف استطاع الرجال الذين سيطروا على بنك إنكلترا وعلى الدَين القومي فيها، الهيمنة كذلك على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أميركا . التي كانت ما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني . علينا أن نعود إلى بداية القصة، عندما زار بنجامين فرانكلين (١٧٠٦ .١٧٩٠) إنكلترا، ممثلا رواد إنشاء المستعمرات الأمريكية.

في الصفحة ٩٨ من وثيقة مجلس الشيوخ الامريكي رقم ٢٣ نقرأ تقريراً كتبه "روبيرت ل.اوين" الرئيس الاسبق للجنة البنوك والنقد في الكونكرس الامريكي.عن مقابلة جرت بين شركاء

[1] **جين هيك، بناء الرخاء: لماذا كان رونالد ريجان والاباء المؤسسون محقين بشأن الاقتصاد؟،ترجمة احمد محمود،هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الاولى ٢٠١١، ص٨٩.**

روتشيلد وبنجامين فرانكلين(*) عندما كانت الولايات المتحدة لاتزال مستعمرة بريطانية .. يذكر هذا التقرير كيف سُئل المندوب الامريكي عن السبب الذي يعود اليه ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الامريكية ، فاجاب فرانكلين بالحرف" ان الامر بسيط فنحن نصدر عملتنا بانفسنا. ونسميها الاوراق المالية(*).. كما اننا حين نصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب مع حاجات الصناعة والتجارة لدينا"[1]. هذه الاجابة لفتت نظر آل روتشيلد، الى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الارباح الطائلة.. ويكفيهم لذلك استصدار قانون بمنع المستعمرات من اصدار عملتها بنفسها، وارغامها على الاعتماد على المصارف التي تكلف بذلك، وكان "آمشل ماير روتشيلد" لايزال مقيما في المانيا ويمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة مقابل ٨ ليرات استرلينية لكل جندي.. فكان نفوذه كافيا لاستصدار القانون المطلوب بشان اصدار النقد الامريكي. وهكذا اصبحت اوراق النقد الامريكي السابقة لاقيمة لها وفي الوقت نفسه لابد من ان تقوم سلطات المستعمرات بايداع في بنك انجلترا مبالغ وضمانات للحصول على المال المطلوب للقيام بالاعمال والاشغال ، في حين رفض بنك انجلترا ان يقدم اكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة الاوراق المالية

(*)روتشيلد رجل اعمال امريكي، بنجامين فرانكلين احد الموقعين على الدستور الامريكي والذي يعد احد مؤسسي الولايات المتحدة الامريكية.

(*)تكشفت خيوط الازمة في كانون الثاني– يناير/٢٠٠٨ عندما خفض بنك الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) معدل الفائدة وبعد شهر من ذلك قامت الحكومة البريطانية بتاميم( بنك نورذرن روك) في ايلول – سبتمبر/٢٠٠٨ اعترف بنك ليمان براذرز بافلاسه ، وفي الشهر نفسه طغت المناقشات حول الازمة المالية على اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة ،ومع ان البداية كانت مع بنك ليمان براذرز، الا انه وبسبب ارتباط نشاط المصارف بشكل مباشرة مع الشركات وتمتلك اسهم فيها، لذا كان التأثير كبيرا على البورصات العالمية، وانهارت اسهم تلك الشركات وباتت مهددة بالافلاس، فلجأت الى حكوماتها لاجل الحصول على المساعدة من خزينة الدولة، لتنتقل الازمة الى تلك الحكومات وتصبح المسألة تتعلق بديون سيادية، اذ انتقلت عام ٢٠٠٩ الى اوروبا ، لاسيما مع نقص تمويل الخزينة الذي ترتب عن نقص وارداتها من الضرائب المستحصلة من الشركات والبنوك والاشخاص، في حين استمرت عمليات الانفاق في مجالات اجتماعية وخدمية كما هي عليه، لذا فقد لجأت تلك الحكومات الى الاقتراض مقابل اطلاق سندات الخزينة وبفوائد مرتفعة جدا، ومع تعذر سداد المستحقات المالية، اصبحت تلك الدول ومنها اليونان وايرلندا ،مهددة بالافلاس عام ٢٠١١، وانتقلت الازمة الى باقي دول اليورو بسبب تشابك انشطتها الاقتصادية ، مما اضر بقيمة اليورو وبات مهددا بالانهيار، فانصبت جهود دول منطقة اليورو على انقاذ اليورو من خلال دعم تلك الدول المدينة ومنعها من الانهيار، واعتماد خطط تقشفية صارمة وسياسة رقابة على البنوك والحكومات المدينة وانشاء صندوق التحوط لتوفير غطاء مالي يمكن ان يساهم بتجاوز الازمات .

[1] وليم كار، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة ماهر ابو عقيل،كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٠ ،ص٨٥.

الامريكية التي عُهد اليه بها بموجب القانون الجديد .. وهذا يعني ان قيمة السيولة النقدية الامريكية خفضت الى النصف تماما . وفي حين ينسب المؤرخون اسباب قيام الثورة الامريكية على انجلترا الى ضريبة الشاي فأن فرانكلين وهو احد الوجوه البارزة في الثورة يقول" كانت الولايات المتحدة الامريكية مستعدة عن طيب خاطر لتقبل هذه الضريبة ومثيلاتها ، لولا اقدام انجلترا على انتزاع حق اصدار النقد من الولايات المتحدة ، مما خلق حالة من البطالة والاستياء[1].

وقد عانت الولايات المتحدة بعد استقلالها عام ١٧٨٣ من مخططات المرابين الذين فضلوا التعامل مع كل دولة على حده، والحيلولة دون قيام الاتحاد، فالمندوب البريطاني لمصرف انجلترا "الكسندر هاملتون" تمكن من انشاء بنك اوف امريكا، وكان مدراء مصرف امريكا عملاء عند مدراء مصرف انجلترا ، ساهموا في افراغ الخزانة الامريكية بعد سبع سنوات من الحرب . ثم قام البنك المذكور وبدفع من المرابين ، بالتوسع في منح القروض والضمانات .. في ظل حملات دعائية تبشر بالرخاء والازدهار ، وسارع الجميع لتوظيف اموالهم في عملية بناء الأمة التي نادت بها وسائل الاعلام وعندما وصل الامر الى هذا الحد اصدرت مجموعة روتشيلد(المرابين) تعليماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض والاعتمادات ، وضغط مقادير العملة المتداولة في الاسواق مما ولد ازمة مالية حادة ، ادت الى انهيار اقتصادي مريع ..وهكذا عجز الامريكيون عن مواجهة الاعباء والواجبات المالية ، بينما حصل المرابون العالميون على عقارات وضمانات بملايين الدولارات، مقابل دفع جزء بسيط من اسعارها الاساسية[2]، وقد اعاد التاريخ نفسه في العام ٢٠٠٨، فبعد الازمة الخانقة التي مرت بها البنوك في امريكا ، انتقلت الى اوروبا ودول العالم الاخرى ، فقد انهارت اسعار الاصول المرهونة وانتقلت ملكيتها الى اشخاص وجهات اخرى لم تدفع سوى جزء بسيط من قيمتها الحقيقية ، وبنفس الطريقة جرى التعامل مع اليورو من خلال اغراق السوق بقروض واسعة ثم سحب العملة من الاسواق (من قبل جهات عدة وبطريقة مبهمة) لتكون النتائج كارثية على دول اوروبا التي لاتزال تكافح للخروج من تلك الازمة . واهتزت مكانة اليورو وتراجعت قيمته لعدة مرات الامر الذي تنبهت له دول منطقة اليورو باتخاذ

[1] المصدر نفسه ص٨٥.

[2] المصدر نفسه ص٨٦.

اجراءات وقائية لتفادي مايمكن ان يقوم به المضاربين او ما يمكن ان يتسبب بالضرر لعملة اوروبا التي تمثل هويتها ايضا .

ان التوسع في اسواق رأس المال، كان مسألة مثيرة على نطاق الساحة الجديدة للاقتصاد، وقد ارتبط بالتواقيت التي هيأتها التكنولوجيات الجديدة . ولم تعد المسألة الان تعامل مع حركات عمالية او طاقات انتاج صناعية بل مع رأس المال ذاته. وبدا واضحا ان المضاربات المدمرة على العملات الاجنبية التي حدثت في آسيا في العقد الاخير من القرن الماضي ، اشارت الى تطور اكثر سوءاً وخطراً الا وهو التبعية الكاملة من جانب الدول – الامم الموجودة خارج قلب العالم الاول لرأس المال الاجنبي . وان تكون هذه التبعية في هيئة قروض واعانات واستثمارات ، وهي لاتستثني بلدان العالم الاول ، كما حصل لفرنسا خلال السنوات الاولى من حكم متيران بسبب سياساتها الاكثر يسارية ، فضلا عن الضغوطات التي ادت الى تاكل ووهن قدرات بلدان عديدة على الاكتفاء الذاتي في الزراعة مما دفعها بعد ذلك الى استيراد المواد الغذائية من الولايات المتحدة[١] .

وقد اظهرت الازمات المالية المتلاحقة في اماكن متعددة من العالم ، الجانب المدمر الذي يمثله النظام الاقتصادي العالمي الجديد (بقيادة الولايات المتحدة) حيث يمكن لتحويلات فورية لرأس المال ان تهدد باشاعة الفقر في اقاليم باكملها واستنزاف سريع لكل الاقيام التي تراكمت على مدى سنوات من العمل الوطني[٢] .

لقد قاومت الولايات المتحدة استراتيجية وضع ضوابط التحويلات الدولية لرأس المال – وهذه احدى الوسائل التي من المفترض ان بامكانها احتواء بعض هذه الاخطار في مجال التمويل والمضاربة . وادت بطبيعة الحال دورا رائدا داخل صندوق النقد الدولي ذاته. وساد منذ امد طويل تصور بانها القوة الدافعة للمحاولات الليبرالية الجديدة والتي تهدف الى فرض شروط السوق الحرة

[١] فريدريك جيمسون ، العولمة والاستراتيجية السياسية، ترجمة شوقي جلال ،مجلة الثقافة العالمية،المجلس الوطني للثقافة ، العدد ١٠٤ ،السنة العشرون ،الكويت يناير– فبراير ٢٠٠١ ،ص٥٥.
[٢] المصدر نفسه، ص٥٦.

على البلدان الاخرى عن طريق التهديد بسحب ارصدة الاستثمار[١]. ومن جانب آخر فأن احد العوامل المهمة المحددة لأهمية الدولار في نظام النقد الدولي يتمثل في الطلب على الدولارفي انشطة التجارة والمعاملات المالية العابرة للحدود . وتتعلق تلك الاعتبارات جزئيا بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي .ففي ظل بلوغ الناتج الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية ١٤.٥ تريليون دولار[٢]، فانها تحافظ على مكانتها بكونها الدولة صاحبة اكبر اقتصاد في العالم مما يجعل الدولار العملة الرئيسة المستخدمة في ابرام الصفقات التجارية والمالية الدولية ، وعلى الرغم من كل ماقيل عن وضع اليورو موضع الدولار فلم يكن هناك تحول ذا بال فيما يتصل بهيمنة الدولار على ممتلكات الاحتياطي النقدي العالمي والتي قدرت بالكثر من ٦٠ بالمئة من ممتلكات الاحتياطي النقدي العالمي[٣].

لذا فان الولايات المتحدة على الرغم من تحالفاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الاوروبي، فانها ستوازن بين الابقاء عليه كحليف مساند او ربما تابع لها من خلال تشابك المصالح بينهما . فاليورو لن يُسمح له ان يكون منافسا للدولار وانما سيكون العملة الثانية على مستوى العالم والتي تسعى دول الاتحاد الاوروبي على الدوام لمنعها من الانهيار وصد ماتتعرض له من هجمات او هزات بفعل الاحداث والمستجدات على الساحة الدولية والتي لابد ان يكون بشكل من الاشكال للولايات المتحدة دور فيها.

**الخاتمـــــة**

بعد اكثر من نصف قرن من عمر التجربة الاتحادية الاوروبية ، واكثر من عقد من الزمان على اطلاق العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) ، هل تمكنت دول اوروبا من تحقيق حلمها بالعودة الى موقعها على الساحة الدولية الذي خسرته بعد الحرب العالمية الاولى ، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على مجريات الاحداث السياسية الدولية وتطويعها بالشكل الذي يخدم مصالحها بما فيها تلك التي تتعلق بحليف استراتيجي لها ، الاوهو الاتحاد الاوروبي ؟.

---

[١] **المصدر نفسه، ص٥٦.**

[٢] **اسوار براساد، مصدر سبق ذكره ، ص٦.**

[٣] **المصدر نفسه ، ص٧.**

ان الاتحاد الاوروبي في سعيه لتحقيق مايصبو اليه من مصالح اقتصادية ذات ابعاد استراتيجية انشأ عملة اليوروالتي حظيت باهتمام خاص وعدت احد مرتكزات وحدة اوروبا، الا انه وفي ظل ماتمر به دول الاتحاد الاوروبي من ازمات ، يظهر المشهد اكثر وضوحا من ذي قبل ، بأن الذين كانوا متفائلين بشأن العملة الاوروبية الموحدة واعتقدوا بانه سيكون لها مكانة كبيرة تساهم في تغيير الاوضاع الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الاوروبي والعالم . فضلا عن الدور التنافسي الذي يمكن ان تقوم به في مواجهة الدولار، وقد تؤدي الى فقدانه لمكانته كعملة اساسية في المعاملات الدولية وفي اسواق التبادلات التجارية، هم اليوم في حيرة من امرهم ويتساءلون عن السبيل للخروج من مأزق اليورو ، بعد ان تأثرت سمعته واهتزت مكانته بفعل الازمات الاقتصادية التي عصفت به، وهي تسعى جاهدة لتقديم الدعم منعا لانهيارعملتها ، ومحاولة انقاذ دول اوروبية مهددة بالافلاس، فانشغالها بتلك المشكلات ابعدها عن اهدفها التي كانت تسعى لأجلها فيما يخص مسائل أيجاد موقع لها على الساحة الدولية ، فبدا دورها وكانها تهمش نفسها في احداث اثارت اهتمام العالم كأحداث ماسميّ الربيع العربي على سبيل المثال، لاسيما في بدايتها في تونس ومصر، في حين ظهرت الولايات المتحدة بموقع المتابع والمؤيد لتلك الثورات، وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) بوصفها ممثلة للسياسة الخارجية الامريكية، واضحة في المطالبة بالتغيير ودعم حركات المعارضة والمساهمة في المباحثات والحوارات التي جرت بين الاطراف على الجانبين. وربما حاولت دول الاتحاد الاوروبي التشبث بانظمة سلطوية في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات سعيا منها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية التي تحققها لها تلك الانظمة السلطوية وان حالة التغيير سوف تتسبب لها بخسارة مابنته مع تلك الانظمة على مدى عقود من الزمن فضلا عن القلق مما ستؤول اليه اوضاع تلك الدول بعد التغيير وما مدى الضرر الذي قد تتسبب به لها انظمة جديدة وتجارب جديدة واجواء من عدم الاستقرار يمكن ان تضر بمصالحها الحيوية في تلك الدول .

ان مايحصل في اوروبا من ازمات لايمكن فصلها عن الاحداث الجارية من حولها ،والتي قد تكون بفعل ستراتيجيات مضادة للكيان الاوروبي الموحد، فالنتائج المترتبة عن عولمة رأس المال والتجارة ، وارتفاع اسعار النفط ، والتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة في مناطق تعد

حيوية بالنسبة للمصالح الاوروبية وخسارة موقعها التنافسي لصالح دول ناشئة في اسيا ثم الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة كلها شواهد على ذلك ، اما في الداخل فأن السياسات المالية الخاطئة، التي جرى تطبيقها فيما يخص القروض العقارية ، فضلا عن التباين الكبير بين الاقتصادات الاوروبية الذي يرتبط بقوتها ومتانتها ، كان لها ابعاد خطيرة على الوضع الاقتصادي والمالي الاوروبي ، لذا يمكن القول بأن اوروبا اليوم تواجه عقبات كبيرة تتعلق ببقاء وديمومة مشروعها الاتحادي بسبب ماتعانية العديد من دوله من عِجوزات مالية ومديونية باتت لاتتفق ومباديء الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي نصت عليه بنود معاهدة ماستريخت ، الامر الذي يضعف موقعها كلاعب اساسي ومهم على الساحة الدولية والذي تؤهلها له ماتمتلكه من موارد بشرية وبنية اقتصادية وعوامل كثيرة اخرى .

لقد اصبح المشروع الاوروبي الموحد بجانبية الاقتصادي والمالي اليوم عبئا على الكثير من دوله التي تعاني من ازمات اقتصادية وتسعى لوضع حلول مناسبة ، وذلك بسبب النصوص والاجراءات غير المرنة التي تعتمدها السياسة المالية وادارتها من قبل البنك المركزي الاوروبي الذي يضع شروطا واحدة للدول القوية والضعيفة اقتصاديا في الاتحاد الاوروبي ، لذا ارتفعت اصوات عديدة بضرورة الخروج من منطقة اليورو او الى خارج الاتحاد الاوروبي .

ان البطالة التي تفشت في منظومة الاتحاد الاوروبي رفعت رصيد الجماعات من اليمين المتطرف، في المجال السياسي وباتت تلك الانظمة مهددة بان تحكمها تلك الجماعات مما يؤدي الى تراجع دور اوروبا القيمي والحضاري والانساني ، واتساع ظواهر العنف التي قد تعيدها الى دائرة الصراعات المسلحة التي سعت اوروبا ومن خلال مشروعها الوحدوي للخلاص منها واقامة السلام الدائم بين مكوناته وعلى مستوى العالم ايضا.

ان حالة الركود العالمي التي حدثت اثر الازمة المالية التي ضربت دول اوروبا ، وما رافقها من تدهور الاوضاع الاقتصادية وانعكاسه على حركة التجارة العالمية ، تسببت في زيادة معدلات الفقر في الدول النامية وتراجع دور المساعدات التي كانت تضطلع بها اوروبا بالنسبة لظاهرتي الفقر والمحافظة على البيئة اللتان كانت تعمل على مكافحتها ومن خلال المنظمات الدولية في

بداية الالفية الثالثة ، مما يؤشر تراجع دورها العالمي في مسائل حيوية واساسية تخص قيم العدالة الاجتماعية بوجه القوى الدولية المهيمنة .

مايؤكد الرأي الذي ذهب اليه الدكتور كاظم نعمة ، والذي اشرنا الية في بداية البحث بأن عدم ثبوت العلاقات الدولية يدل على ان ميزان تعادل القوى نظاما ثابتا ... مايعيد الى اذهاننا حروب ميزان تعادل القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر والتي لم تقض على لاعب او تحرمه من المشاركة مرة اخرى .

## United States of America and the Challenge of the European Economic Power

Instructor Doctor:
Amenah M. Ali

Abstract

The run after interests raises conflicts among the states of the World which they move according to what interests can be achieved depending on the fact that power plays main role to achieve these national interests. This leads to continuous struggle among them even to those that integrated into strategic partnerships.

The European Union makes efforts to get back its position lost after world war II as one of the international poles through its integration and the introduction of euro which it has traded above the U.S. dollar since the end of the 2002 .In return, the U.S. endeavors to protect its interests and preserve its globally unique position that achieved after the declining role of Europe, the end of the cold war and the dissolution of the Soviet Union.

So, the United States will stand up against the European project despite being a strategic ally if the Union project contradicts with the United States' uniqueness and dominance the international economic and political arena. The euro will face many obstacles that do not allow it to compete with the dollar. This is the reason behind keeping continuous conflict without the absence of one of the competing and conflicting parties and keeping the balance among the key powers that run the international scene according to the rules of competition and power.

دراســــــــ